



توصيات المنتدى التمهيدي للمجتمع المدني والقطاع الخاص لعام 2012

11-12 كانون الأول/ديسمبر 2012
العاصمة تونس، تونس

التقى ممثلون عن المجتمع المدني من دول مجموعة الثمانية ومنطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا في تونس العاصمة، تونس (في شهر كانون الأول/ديسمبر 2012) بمناسبة انعقاد المنتدى التمهيدي للمجتمع المدني للمنتدى التاسع من أجل المستقبل. راجع المندوبون نتائج ورشتي العمل التمهيديتين اللتين انعقدتا في كلٍّ من الجديدة، المغرب (في أيلول/سبتمبر 2012) وعمّان الأردن (تشرين الأول/أكتوبر 2012) ناهيك عن اجتماع فرع الوزارة الذي انعقد في واشنطن العاصمة (في تشرين الثاني/نوفمبر 2012). راجع المندوبون جميع المستندات التلخيصية وتوافقوا على التوصيات المبينة في ما يلي.

تندرج هذه التوصيات ضمن إطار ثلاثة مواضيع أساسية ترعى مبادرة مجموعة الثمانية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا لعام 2012 وهي تمكين المرأة والحوكمة الاقتصادية وريادة الأعمال وحرية التعبير والتجمع.

تمكين المرأة

1. آليات المتابعة

- أ. نوّه المجتمع المدني بضرورة متابعة التوصيات المستقاة من سير أعمال المنتدى من أجل المستقبل (2004-2012). كما لفت إلى ضرورة إنشاء آلية تضم ناشطين من المنطقة من أجل رصد آليات محاسبة ترمي إلى تطبيق التوصيات وتقييمها وإنشائها. ويجب على آليات التطبيق أن تشمل بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بحيث تؤدي الأخيرة دوراً فاعلاً.
- ب. في كلِّ دولة، يتعيّن على المنظمات غير الحكومية أن تتعاون في ما بينها من أجل إقامة حركة وطنية لتقييم مدى تطبيق توصيات المنتدى من أجل المستقبل ومتابعة تنفيذها كل مع حكومته.
- ج. في الدولة التي يصعب فيها الفصل بين الحكومة والمجتمع المدني، لا بدّ من إنشاء آلية متابعة من خارج المجتمع المدني من أجل الإشراف على تطبيق توصيات المنتدى من أجل المستقبل ورصدها.

2. التعليم

- أ. تؤدي المرأة الريفية دوراً مهماً في نجاح عملية تمكين المرأة في بلد معين. وعليه، يجب أن تلقى تعليماً أفضل بشكل عام كما يجب أن تكون ملّمة بحقوقها.
- ب. نوّه المجتمع المدني بالحاجة إلى تثقيف الرجال والنساء بشأن حقوق المرأة. يجب أن يتم تجنيد الرجل للعمل مع قضايا تمكين المرأة ودعمها.
- ج. يجب على وسائل الإعلام أن تؤدي الدور الملقى على عاتقها لناحية تثقيف المرأة بشأن حقوقها وتصويرها بشكل إيجابي ووضع حدّ للقوالب النمطية.



3. قدرة المنظمات غير الحكومية

- أ. يُعاني المجتمع المدني نقصاً في الموارد وفي بعض الأحيان يضيق من ملاحقات الحكومة. وهو بحاجة إذاً إلى مزيدٍ من الدعم لأداء عمله بالنيابة عن المرأة.
- ب. يجب تدريب جمعيات المرأة باستخدام معايير محددة حول حقوق الإنسان والحقوق السياسية بهدف مجارة عملية التحول الديمقراطي في المنطقة والإبقاء على مكتسبات الربيع العربي.
- ج. أعرب المجتمع المدني عن الحاجة إلى تشكيل مزيدٍ من الجمعيات من أجل الدفاع عن المرأة والمناصرة في سبيلها.

4. المشاركة

- أ. بالإضافة إلى زيادة تمثيل المرأة في الحكومة والقطاع الخاص، يجب التركيز أيضاً على تعزيز التمثيل في المؤسسات الدينية؛
- ب. تلتزم الحاجة إلى تعبئة علماء دينيين من أجل دعم تمكين المرأة في المجتمعات المسلمة ضماناً لنجاح المبادرة. كما تبدر الحاجة إلى أن يُفسر القادة الدينيون القرآن مع تسليط الضوء على فهم دور المرأة في الإسلام.
- ج. ترتدي الحصص أهمية كبرى في قضايا المشاركة السياسية ويجب أن يتم تطبيقها بصورة أوسع. يجب توسيع الحصص بما يتخطى نطاق التشريعات وبحيث تشمل السلطة التنفيذية والسفراء والمناصب على مستوى المقاطعات.
- د. ينوّه المجتمع المدني بأهمية إشراك المرأة في عملية صياغة الدستور.
- هـ. لا بدّ من اعتماد إستراتيجية شاملة لتعميم قضايا النوع الاجتماعي على جميع مستويات اتخاذ القرارات في الحكومة.

5. الاتفاقيات الدولية

- أ. يُشدد المجتمع المدني على ضرورة أن ترفع الدول تحفظاتها عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز بحق المرأة.
- ب. يجب على القضاة أن يحترموا مبدأ سيادة القانون الدولي الذي يعلو على القانون المحلي. ويجب أن يتلقوا التدريب المناسب من أجل تطبيق هذه القوانين مرعية الإجراءات تطبيقاً صحيحاً.

6. الاقتصاد

- أ. شدد المشاركون على أهمية إنشاء بيئة تمكينية للمرأة باستخدام التشريعات مثلاً عن طريق سنّ الأنظمة التي تقتضي تشييد دور حضانة على مقربة من مراكز العمل الكبرى.
- ب. يود المشاركون أن يتم التركيز على تعميم إجازة الأمومة والإجازة العائلية وعلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.



- ج. تلتزم الحاجة إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل دعم المرأة. على سبيل المثال، يشمل ذلك الجهود المبذولة في سبيل توحيد حقوق التقاعد بين القطاعات الثلاث (ونعني بها المجتمع المدني والقطاع العام، والقطاع الخاص) تحقيقاً للمساواة في معاشات التقاعد. يجب على القطاعات الثلاث أن تعمل يداً بيد.
- د. يجب على القطاع الخاص أن يُمهّد الدرب وأن يلتزم دعم المرأة في سياساته مثلاً في الأحكام المتعلقة بالإجازة العائلية حتى في الحالات التي لا ينصّ فيها القانون على هذا النوع من الدعم.
- هـ. تلتزم الحاجة إلى إصلاح قوانين الميراث من أجل القضاء على التمييز الممارس في هذا الصدد بحق المرأة.
- و. تعتبر أعمال إعداد ميزانية وآليات مصرفية مراعية لنواحي النوع الاجتماعي لا سيما على المستوى المحلي مؤشرات مهمة عن الإرادة السياسية لتعزيز مكانة المرأة. يجب على المجتمع المدني أن يُعزز هذه الممارسات.

7. الأمن

- أ. يُشدد المشاركون على منع تجليات العنف بحق المرأة وعلى المعاقبة بشكل أفضل عن أعمال العنف بحق المرأة.
- ب. تلتزم الحاجة إلى ضمان أمن المرأة في النزاعات المسلحة. نوّه المشاركون بأهمية إعلان التضامن مع المرأة السورية.

8. مجموعات الأقليات

- أ. لا بدّ من معالجة حق المرأة المعوقة.
- ب. لا بدّ من ضمان مشاركة الشباب السياسيّة والاقتصاديّة باستخدام أطر العمل الدستوريّة والقانونيّة.

الحكومة الاقتصاديّة وريادة الأعمال

1. الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- أ. دعا المجتمع المدني إلى وضع ميثاق يُعرّف بقيام نموذج تنموي يُشكّل خارطة طريق إلى تحقيق الإجماع بين النقابات العماليّة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة بشأن الإستراتيجيات على المدى القصير ناهيك عن مقاربات التنمية المستدامة على المدى الطويلاً. ويشمل هذا التباحث بالقضايا التالية:

1. دور النقابات العماليّة وأصحاب العمل ورواد الأعمال في دعم وضع المرأة والشباب الاقتصادي في زمن الانتقال الديمقراطي؛
2. ضرورة تنصيب عددٍ متنامٍ من النساء في مواقع قياديّة.

- ب. يوحي المندوبون بإقامة لجان رفيعة المستوى بين القطاعين العام والخاص وأخرى بين النقابات والمجتمع المدني بهدف وضع الخطوط التوجيهيّة لتمويل مختلف القطاعات الاقتصاديّة وتنشيطها؛



ج. تلتزم الحاجة إلى بلورة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل معالجة قضايا الفقر.

2. البيئة الاقتصادية

- أ. يجب تمكين الجمعيات بحيث تناصر في سبيل مبادرة أفضل إلى ريادة الأعمال والشفافية والنزاهة في القطاع الخاص؛
- ب. نوّه المندوبون بأهمية وسائل الإعلام وحرية الصحافة في دعم حرية التعبير وتأثيرها في القطاع الخاص وفي النمو الاقتصادي؛
- ج. نوّه المجتمع المدني بالحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في القرارات الاقتصادية بطريقة آنية.

3. الإصلاحات التشريعية

- أ. نوّه المجتمع المدني والقطاع الخاص بالحاجة إلى التشريعات التي تنصّ على مسؤولية الشركات الخاصة الاجتماعية؛
- ب. لفت المشاركون إلى أهمية تحديث التشريعات القائمة بشأن التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال؛
- ج. التمس الحاجة إلى وضع آليات حول الحكم الرشيد والشفافية لا سيما على مستوى المشتريات وبيع الثروات الوطنية؛
- د. شدد المشاركون على أهمية آليات التطبيق.

4. التمكين الاقتصادي

- أ. سلّط المشاركون الضوء على أهمية تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية وتباحثوا في العقبات التي تواجهها الأخيرة مع التشديد على قضايا العنف بحق المرأة؛
- ب. حثّ المشاركون على ضرورة خفض حالات الإتجار بالبشر؛
- ج. نوّه المشاركون بالحاجة إلى تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستطيع أن تبني الاقتصاديات في المناطق النائية؛
- د. لفت المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى أهمية تمكين الأقليات لا سيما تلك التي تهرجت من ديارها؛
- هـ. نوّه المشاركون بدعمهم لحقوق الإنسان (والمدافعين عن حقوق الإنسان) كما بحرية الجمعيات وتمكينها.

حرية التعبير والتجمع

1. الإصلاح التشريعي

- أ. كرر المجتمع المدني أهمية إقامة أطر عمل واضحة تُعنى بالتشريعات وقضايا حقوق الإنسان وتطبيقها بما يحترم الاتفاقيات الدولية. كما شددوا على الحاجة إلى توضيح القوانين الحالية التي تقبل التفسير.



- ب. يجب أن تكون حرية التعبير والتجمع والوصول إلى المعلومات راسخة في قوانين دستورية جديدة تحترم العهد والمعاهدات الدولية حول حقوق الإنسان. هذا ويجب إعطاء الأولوية للقوانين المتصلة بهذه الحريات في المداولات وعلى جداول أعمال السياسة الوطنية.
- ج. يتعين على جميع قوانين المنظمات غير الحكومية أن تنظم آليات المجتمع المدني. حين يلحظ القانون شؤون قطاع واحد، فلا مجال لأن يُناصر هذا القطاع وحده في سبيل تشريعات وظروف أفضل. وعليه، يجب حظر القوانين الموروثة من زمن الديكتاتوريات والتي تُقلل من احترام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. يجب أن يلحظ هذا المجهود تعديل قوانين المنظمات غير الحكومية التي تعيق نشاط المجتمع المدني.
- د. ناصر المجتمع المدني في سبيل تشريعات تُسائل جميع الفاسدين وتدعو إلى تطبيق إطار عمل قانوني حول الشفافية في وسائل الإعلام والذي يُمكن أن يرصد تمويل المنظمات الإعلامية.

2. حرية التجمع

- أ. تلتزم حاجة إلى تعبئة المنظمات غير الحكومية القائمة من أجل موازنة التحديات التي تطال حرية التجمع والتعبير. ويجب أن تتضمن هذه المنظمات النساء والشباب.
- ب. أُشير إلى وجود عقبات مالية وقانونية تعيق نشاط المجتمع المدني.
- ج. نوع المشاركون بضرورة ممارسة الضغوط على الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان من خلال اعتقال الناشطين في المجتمع المدني بتهمة التجمع والتعبير عن الرأي.
- د. يتمثل التحدي الأساسي بالنسبة إلى الحق في التجمع السلمي بغياب مدونات سلوك ترعى شؤون هذه المنظمات.
- هـ. تمّ التوافق على المسؤولية الاجتماعية التي يؤديها المجتمع المدني من أجل تمكين حرية التعبير.

3. حرية التعبير

- أ. نوّه المجتمع المدني بضرورة تطبيق المادة 19. 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يحمي حق الأفراد في التعبير عن الرأي. تحمي هذه المادة الأفراد من التحقيق.
- ب. في غياب مجتمع مدني ناشط، يُمكن للمؤسسات الأكاديمية أن تؤدي دوراً مهماً فتصبح منصة تُدرّب الأفراد على التجمع وتسمح بحرية التعبير في قاعة الصف.
- ج. يجب العمل على قص الرقابة الحكومية الممارسة على التعبير الفني أو القضاء عليها.
- د. اعتبر الوصول إلى المعلومات أساسياً من أجل مشاركة المجتمع المدني مشاركة فاعلة.

4. المساءلة

- أ. اعتبرت قضية المساءلة لا سيما في الدول الانتقالية في غاية الأهمية. فمن المهم إقامة آلية تُعاقب الحكومات أو المنظمات التي تنتهك حقوق الإنسان. يجب على المجتمع المدني أن يأخذ بعين الاعتبار الجهات التي تستطيع أن تفرض هذا النوع من العقوبات على الحكومات فتؤدي دور آلية مساءلة.



ب. نلتمس حاجة إلى تحسين نراهة الإعلام لا سيّما في حالة منظمات تُحفز على التمييز أو تُبرهن عن جدول أعمال معين. وعليه، اقترح المشاركون إقامة إعلامٍ بديلٍ يُديره المجتمع المدني ويضمن الحقّ في حرّية التعبير.